رئيس وزراء فرنسا يصل الرياض

الرياض – واس
وصل دولة رئيس وزراء جمهورية فرنسا ايمانويل فالس إلى الرياض مساء أمس في زيارة للمملكة.
وكان في مقدمة مستقبلي دولته لدى وصوله مطار الملك خالد الدولي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ،وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.
كما كان في استقباله القائم بأعمال سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية فرنسا الدكتور علي القرني ، و سفير جمهورية فرنسا لدى المملكة براتران بزنسنو ، ووكيل رئيس المراسم الملكية الأستاذ هشام بن حسن آل الشيخ وعدد من المسئولين.
وبعد استراحة قصيرة في صالة التشريفات غادر دولة رئيس وزراء جمهورية فرنسا إلى مقر إقامته .
ويضم الوفد الرسمي المرافق لدولة رئيس وزراء جمهورية فرنسا ، معالي وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية لوران فابيوس ومعالي وزير الدفاع جان إيف لودريان ومعالي وزير الدولة مسؤول عن العلاقات مع البرلمان لدى رئيس الوزراء جان ماري لوغان ومعالي وزير الدولة المسؤول عن النقل والبحار والصيد ألان فيد اليس ، والنائب عن الفرنسيين خارج فرنسا ألان مارسو .

دشن انطلاقة (ريادة) بإمارات المناطق..ولي العهد:

تعزيز إمكانيات أجهزة الدولة ومؤسساتها ورفع قدراتها الأدائية

الرياض – واس
بناء على موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – دشن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – حفظه الله – ، انطلاقة مشروع الملك عبد الله لتطوير العمل بإمارات المناطق "ريادة" .
جاء ذلك خلال ترؤس سمو ولي العهد في ديوان وزارة الداخلية في الرياض أمس الاجتماع الأول للجنة التوجيهية العليا بحضور جميع أعضائها ، والمعنية بمتابعة سير المشروع، والإشراف على جميع مراحله .
وتمّ خلال الاجتماع الاطلاع على آخر التحضيرات والترتيبات لمباشرة فرق العمل مهامها والبدء في تنفيذ المشروع، اعتباراً من ١ / ١ / ١٤٣٧ هـ .
وأكّد سمو ولي العهد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – أيّده الله – على تعزيز إمكانيات أجهزة الدولة ومؤسساتها كافة ، ورفع قدراتها الأدائية لتحقيق الأهداف والمقاصد التي نصّ عليها نظام الحكم ونظام المناطق والخطط الخمسية للدولة، الرامية إلى إيجاد تنمية مستدامة متوازنة في جميع مناطق المملكة، والنهوض بمختلف جوانب الحياة، وتأمين العيش الكريم لكافة المواطنين، وهو ما أفضى إلى صدور الموافقة السامية الكريمة على مشروع الملك عبدالله لتطوير العمل بإمارات المناطق "ريادة"، ليُمثل نقلة نوعية في الإدارة المحلية وانطلاقةً واعدة لتعزيز قدرات الأجهزة الحكومية المعنية بالتنمية والمرافق العامة والخدمات، لا سيما إمارة المنطقة التي يركز عليها هذا المشروع التطويري ليجعلها محركاً رئيساً ونقطة ارتكاز في هذا الشأن و رفع قدراتها وتفعيل دورها الريادي في الإشراف على المرافق العامة والمشروعات الخدمية، وتمكينها من التنسيق مع بقية أجهزة الدولة وفروعها في المنطقة بكفاءة وفعالية .
ويتكون هذا المشروع الحيوي الطموح الذي يستغرق مدة تنفيذه (٥) سنوات، من ستة برامج رئيسية يتفرع عنها ٣٤ مشروعا في مختلف الجوانب الإدارية والبشرية والتقنية .

ولي ولي العهد يرأس اجتماع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

الرياض – واس
عقد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اجتماعاً بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بالرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الإقتصادية والتنموية منها تقريراً لديوان المراقبة العامة يتعلق بمدى تطبيق عدد من الجهات العامة للأنظمة.
كما درس المجلس موضوعاً يتصل بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وآخر يتعلق بتنمية الصادرات السعودية.
وقد اتخذ المجلس حيال تلك الموضوعات التوصيات اللازمة.

النعيمي يبحث مع فابيوس قضايا البيئة والتغير المناخي

الرياض – واس
اجتمع معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي في الرياض أمس مع معالي وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية بجمهورية فرنسا لوران فابيوس.
وقد جرى خلال الاجتماع الحديث عن قضايا البيئة والتغير المناخي، والتطورات المختلفة حول المفاوضات الدولية بهذا الخصوص، وأهمية التقنية في تطوير الطاقة النظيفة، والمحافظة على البيئة.
كما تطرق الاجتماع إلى الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، والاتفاق الذي سينجم عنها خلال اجتماع باريس في شهر ديسمبر القادم.
وتحدث الوزيران إلى أهمية تعاون المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا من أجل إنجاح هذه الاتفاقية بالشكل الذي يراعي قضايا البيئة والتغير المناخي من ناحية، ويراعي من ناحية أخرى مصالح وظروف الدول المختلفة، وبالذات الفقيرة والنامية، والدول المعتمدة على مصادر الطاقة الإحفورية مثل البترول والغاز.
حضر الاجتماع مستشارا معالي وزير البترول والثروة المعدنية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، وخالد أبو الليف، كما حضر الاجتماع من الجانب الفرنسي الوفد المرافق للوزير الفرنسي.

الاهتمام بقضية البطالة وتنفيذ استراتيجية مجتمع المعرفة

أعضاء في الشورى يطالبون بسعر أفضل من السوق عند نزع العقارات

الرياض – واس
عقد مجلس الشورى جلسته العادية الخامسة والخمسين أمس برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.
وأوضح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في تصريح صحافي عقب الجلسة أن المجلس ناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ صالح الحصيني .
وقد أوصت اللجنة في تقريرها وزارة الاقتصاد والتخطيط باستكمال إجراءات نقل النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المالية بكامل مكوناتها ذات الارتباط بالاقتصاد، تنفيذاً للأمر الملكي رقم ٢٣٩٧٥ وتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٣٦هـ، واعتماد التجهيزات والإجراءات اللازمة لتيسير انتقال الموظفين المرتبطين بالنشاطات الممكن نقل اختصاصها من وزارة المالية والاستفادة منهم بالشكل المطلوب في تنفيذ مهامها ومسؤولياتها .
وطالبت اللجنة الوزارة بالإسراع في إقرار وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة، والإسراع في إقرار تأسيس المركز السعودي لأبحاث التنمية، على أن يكون له أنظمة مالية وإدارية مرنة تمكنه من القيام بمهامه، ووضع برنامج تنفيذي متكامل، لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر دخل رئيسي، وفق أهداف طموحه وجدول زمني محدد ومتابعة فعالة.
كما أوصت اللجنة الوزارة بإعداد التأهيل المبرمج للموظفين لديها بالابتعاث الخارجي، والتنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية لتعديل مسميات الوظائف وفقاً لما تراه الوزارة مناسباً لمهامها.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة في الجلسة طالب أحد الأعضاء الوزارة بالعمل على تنويع المناشط الاقتصادية في الدولة، مشيراً إلى أن الكثير من الفرص يمكن استحداثها عبر التشريعات والتنظيمات الجديدة التي تفتقدها بعض الأنشطة.
كما طالب عضو آخر الوزارة بأن تعطي قضية البطالة المزيد من الاهتمام، مشيراً إلى أن مواصلة ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل تستدعي بحث هذه المسألة من منظور استراتيجي شامل.
وحذر آخر من بعض التقارير الدولية التي تسعى للإرجاف وتضليل العامة بشأن معلومات مغلوطة عن الاقتصاد السعودي، مشيراً إلى أن كل اقتصادات العالم تمر بدورة اقتصادية والمملكة جزء من العالم، مضيفاً في هذا السياق أن الاقتصاد السعودي تجاوز العديد من الأزمات ولديه القدرة على تجاوز الأزمات والاستفادة من دروسها.
وتساءل أحد الأعضاء عن غياب الاقتصاد عن تقرير الوزارة ، مشيراً إلى أن الوزارة اكتفت بتقرير مختصر في معظمه عن التخطيط رغم أن المجال الاقتصادي أسند للوزارة منذ أكثر من ١٢ عاما، داعياً الوزارة إلى وضع آليات تكفل اتساق المشاريع والخطط التشغيلية للوزارات مع أهداف وسياسات خطة التنمية العاشرة التي ستبدأ بعد أيام.
وحمل أحد الأعضاء غياب التخطيط الاستراتيجي مسؤولية المشروعات المتعثرة، مطالباً بدعم الوزارة لتتمكن من استقطاب كفاءات متخصصة في التخطيط الإستراتيجي.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
وأوضح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس ناقش تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التعديلات المقترحة على بعض مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ ١١ / ٣ / ١٤٢٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري؛ حيث وافقت اللجنة في توصياتها على بعض التعديلات المقترحة من الحكومة بينما أوصت بعدم الموافقة على تعديلات أخرى، مؤكدة في رأيها أن سهولة الإجراءات وسرعة حصول المالك على التعويض جزء من العدالة وأن التعويض العادل هو قيمة المثل في السوق وقت نزع ملكية العقار، مشيرة إلى أنه ليس من العدل أن ينفرد موظفون في تقييم العقار، واستبعاد أهل الخبرة لأن في ذلك خلل كبير في ميزان عدالة التقدير.
كما أجرت اللجنة بعض التعديلات على بعض مواد النظام؛ وعدلت على بعض البنود، مؤكدة على أن ترشح الغرفة التجارية في المنطقة اثنان من أهل الخبرة في العقار، وأن لا تقل مرتبة مندوب الجهة الحكومية عن المرتبة الثامنة.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أيدت إحدى العضوات توصيات اللجنة؛ مقترحة أن يقتصر أعضاء لجنة تقييم العقار من الغرفة التجارية في المنطقة.
ورأى عضو آخر أن من ينزع عقاره يجب أن يعطى سعراً أفضل من سعر السوق، مبيناً أن من يبيع عقاره بمحض إرادته لا يستوي ومن يجبر على البيع بسعر السوق بدعوى المصلحة العامة.
بدوره أكد أحد الأعضاء على أهمية تحديد المدة التي ينزع فيها العقار ومدة تسليم الحقوق المادية لأصحاب العقار، مطالباً بتمكين أصحاب العقارات المنزوعة من الاعتراض.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
وكان المجلس قد وافق في مستهل جلسته على مشروع اتفاقية التعاون الجمركي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك بعد أن استمع لتقرير اللجنة المالية بشأن مشروع الاتفاقية، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.